

المؤتمر العالمي العاشر للوحدة الإسلامية

ـ(237)ـ أولاً : حق الطاعة: من موارد الاتفاق بين المسلمين هو وجوب طاعة الرعية للحاكم الإسلامي، والدليل الذي استدلّوا به على ذلك قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**...؟(1). ولا خلاف في دلالة هذه الآية على طاعة الحاكم الإسلامي العادل العالم العامل بالكتاب والسنة، فالآية وان نزلت في مورد خاص إلاّ أنّ الفقهاء التزموا بسعة المفهوم ليكون شاملاً لكل حاكم إسلامي عادل(2). والحاكم غير العادل لا يكون مصداقاً للآية الشريفة، وهذا ممّا لا خلاف فيه قال الزمخشري: (والمراد بأولى الأمر منكم: أمراء الحق لأنّ أمراء الجور... لا يعطفون على الله ورسوله في وجوب الطاعة لهم، وإنّما يجمع بين الله ورسوله والأمراء الموافقين لهم في إثارة العدل واختيار الحق...) (3). وقال البروسوي - في تفسيره لأولي الأمر -: (وهم أمراء الحق وولادة العدل كالخلفاء الراشدين ومن يقتدي بهم من المهتدين وأمّا أمراء الجور فيمعرزل من استحقاق العطف على الله والرسول في وجوب الطاعة(4). وقال صلي الله عليه وآله وسلم: (تمسكوا بطاعة أئمتكم ولا تخالفوهم فإنّ طاعتهم طاعة الله وانّ معصيتهم معصية الله وانّ الله إنما بعثني ادعوا إلى سبيله بالحكمة والموعظة الحسنة فمن خلفني في ذلك فهو وليّ...) (5). 1- سورة النساء: 59. 2- مجمع البيان 2: 138، الميزان 4: 388، الكشف: 1 524، المنار 5: 181، أساس الحكومة الإسلامية 155. 3- الكشف: 1: 524. 4- تفسير روح البيان 2: 228. 5- مجمع الزوائد 5: 220.